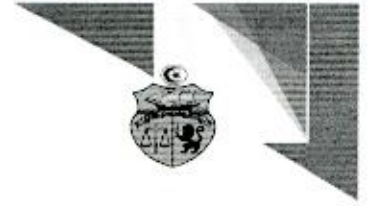


2025/10.

واردات عدد
21 فيزي 2025
B
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي



مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 112 لسنة 1983 مؤرخ في 12 ديسمبر 1983
يتعلق بضبط القانون العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات
الصبغة الإدارية

فصل وحيد: ينقح الفصلان 16 و 95 من القانون عدد 112 لسنة 1983 مؤرخ في 12 ديسمبر 1983 يتعلق
بضبط القانون العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة
الإدارية ويعوضان كما يلي :

الفصل 16 (جديد)- يكون الموظف تجاه الإدارة في حالة نظامية وترتيبية وينتمي الموظف إلى سلك يشتمل
على رتبة أو أكثر ويقع ترتيب الموظف حسب مستوى انتدابه ضمن صنف معين مع وجوب ملائمة الصنف
و الرتبة مع الشرائط العلمية المتحصل عليها.

ويشمل السلك كل الموظفين الخاضعين لنفس النظام الأساسي الخاص والمؤهلين لنفس الرتبة. ويقع
تصنيف الموظفين إلى أربعة أصناف حسب الترتيب التنازلي ومعرفة بالحروف "أ" و "ب" و "ج" و "د" يقع
ضبطها بأمر.

الفصل 95 (جديد) : يتمّ ادماج العملة المتحصلين على شرائط علمية ضمن إطارات الموظفين بما يلائم
شرائطهم داخل مراكز عملهم أو خارجها مع أولوية ادماجهم في مراكز عملهم وتضبط بمقتضى أمر شروط
هذا الادماج واجراءاته.

-يمكن إدماج العملة عن طريق الامتحان المهني ضمن إطارات الموظفين وتضبط بمقتضى أمر شروط هذا
الإدماج.

2025/10.

2025/10.

واردات عدد
21 فيزي 2025
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي



مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 112 لسنة 1983 مؤرخ في 12 ديسمبر 1983
يتعلق بضبط القانون العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات
الصبغة الإدارية

شرح أسباب

نص الفصل السادس والأربعون من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 على أن :
العمل حق لكل مواطن ومواطنة، وتتخذ الدولة التدابير الضرورية لضمانه على أساس الكفاءة
والإنصاف.
ولكل مواطن ومواطنة الحق في العمل في ظروف لائقة وبأجر عادل.

وعليه فإننا نقترح تنقيح القانون عدد 112 لسنة 1983 مؤرخ في 12 ديسمبر 1983 يتعلق بضبط القانون
العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وذلك بهدف
إعادة توظيف أعوان الدولة حسب مستوى شهادتهم العلمية.

إعادة التوظيف هو صيغة من صيغ الحراك الوظيفي حسب الأمر عدد 315 لسنة 2020 المؤرخ في 19 ماي
2020 و المتعلق بالحراك الوظيفي للأعوان العموميين لفائدة الجماعات المحلية وهو آلية من آليات
الانتداب الداخلي.

فلسفة القانون المتعلقة بإعادة التوظيف هي التوظيف الأمثل لموارد الدولة وترشيد الانتدابات، لكن اليوم
نحن أمام وضعية اقصائية للآلاف من الأعوان العموميين وفي تضارب بين الآليات التي يضمنها القانون
التكميلي للميزانية عدد 54 لسنة 2014 مؤرخ في 19 أوت 2014 في فصله 2 والأمر عدد 1143 لسنة 2016
والمؤرخ في 16 أوت 2016 و المتعلق بضبط شروط وإجراءات إعادة توظيف أعوان الدولة والجماعات المحلية
والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والأمر الرئاسي عدد 387 لسنة 2022 المؤرخ في 18 أبريل 2022
و المتعلق بالتنقل الوظيفي للأعوان العموميين لفائدة الوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية
وبين الهدف الأصلي "حسن توظيف الموارد المالية والبشرية للدولة".

2025/10.



مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 112 لسنة 1983 مؤرخ في 12 ديسمبر 1983
يتعلق بضبط القانون العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية والمحلية والمؤسسات العمومية ذات
الصبغة الإدارية

كما يتضارب مع سياسة و توجه الدولة في تسوية ملف أصحاب الشهادت العلمية والقطع مع التشغيل
المهش ،

لهذا وجب مراجعة قانون الوظيفة العمومية لأنّ حسن توظيف مواردنا لا يجب أن يقتصر على الحراك
الوظيفي فقط خارج الإدارة بل يجب تثمين الكفاءات الموجودة داخل الإدارة نفسها وتوفير الفرصة للأعوان
العموميين للعمل وإعادة تصنيفهم وادماجهم ضمن الرتب والاسلاك المناسبة لشهادتهم العلمية خاصة
وأنّ هؤلاء الأعوان اكتسبوا الخبرة الكبيرة في إدارتهم وتمّ تكليفهم بمهام وخطط مهمة رغم انتدابهم برتب
العملة او برتب دون مستوى شهادتهم العلمية

كما أنّ منذ سنوات الإدارة التونسية تشكو نقصا في عدد إطرارات الموظفين والاعوان بجميع أصنافهم.
وفي هذا الإطار يتنزل هذا المقترح :

أولا :

تمّ اقتراح تنقيح الفصل 16 من القانون عدد 112 لسنة 1983 مؤرخ في 12 ديسمبر 1983 يتعلق بضبط
القانون العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية والمحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية و
ذلك لضمان ملائمة الشهادت العلمية مع الرتب والاسلاك وحسن ترتيب الموظفين حسب معايير علمية و
فنية.

كما أنّ التنصيب على ترتيب الموظفين حسب شهادتهم العلمية عند انتدابهم سيقطع مع الانتداب
العشوائي و يضبط شروط الترشح للعمل بالوظيفة العمومية و القطاع العام حسب الشهادة العلمية
المتحصل عليها عند تاريخ فتح باب الانتداب و ذلك تفاديا لما سبق من انتدابات لأصحاب الشهادت العلمية
ضمن رتب أو أسلاك دون مستواهم العلمي.



مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 112 لسنة 1983 مؤرخ في 12 ديسمبر 1983
يتعلق بضبط القانون العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات
الصبغة الإدارية

ثانياً :

تمثّل آلية إعادة التوظيف كما اقترحناها بتنقيح الفصل 95 من القانون عدد 112 لسنة 1983 مؤرخ في 12 ديسمبر 1983 يتعلق بضبط القانون العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية في صيغة "إدماج العملة المتحصلين على شهادات علمية ضمن إطارات الموظفين" حلاً لحسن توظيف الموارد البشرية والمادية للدولة فتسوية وضعية أعوان الدولة المنتدبين دون مستوى شهادتهم العلمية ضمن رتب مناسبة وانتداب عملة يكلف الدولة موارد مالية أقل.
ومن باب العدالة المادية والاجتماعية يجب على الدولة تسوية وضعية ما تبقى من أعوان كما تمّ في السابق مع بعض القطاعات و الوزارات دون سواها و نذكر منها:

-إدماج العاملين ضمن الآلية 20 والآلية 16 وعملة الحضائر حسب شهادتهم العلمية.

-منح ترقيتين استثنائيتين متتاليتين لأساتذة التعليم الثانوي

-منح ترقيتين استثنائيتين للأمنيين

-إدماج القيميين من الصنف الفرعي 3 إلى الصنف الفرعي 2 وهم حاملي الشهادة الوطنية للإجازة أو الشهادة الجامعية للتكنولوجيا أو ما يعادلها خارج نظام أمد، بعد متابعة دورة تكوينية مدتها ثلاثة أيام.

-الترقيات الآلية التي تمتع بها حاملو الإجازات التطبيقية للتمريض والفنيين الساميين للصحة العمومية حيث تمت ترقيةهم آلياً من الصنف الفرعي 3 إلى الصنف الفرعي 2 مع احتساب المفعول الرجعي.

2025/10.

21 فيفري 2025

مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزيالجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

قائمة إمضاءات السادة النواب حول

مقترح تنقيح القانون عدد 112 سنة 1983 مؤرخ في 12 ديسمبر 1983 يتعلق بضبط القانون

العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية

ع/ر	الإسم واللقب	الإمضاء
1	هالة حبيب الله	
2	نير مجالي النواب	
3	خلعاء الاحبابي	
4	صابر المصمودي	
5	باديس الحاج علي	
6	محمد بنور	
7	ظافر الصفوري	
8	مختار عفاوي	
9	عمر بن عمر	
10	اسمي جديوي	
11	عماد اولاد جبريل	
12	عبد القادر بن زيب	
13	سامي السرايس	
14	نير بن لمراسم	
15	رياني جلال	
16	نسا بن الحاج عمر	

2025/10.

2025/10.



الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب



قائمة إمضاءات السادة النواب حول

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 112 سنة 1983 مؤرخ في 12 ديسمبر 1983
يتعلق بضبط القانون العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية
ذات الصبغة الإدارية

ع/ر	الإسم واللقب	الإمضاء
1	عبد القادر عمار	
2	رضا دلاحي	
3	عزالدين الساب	
4	وليد حاجبي	
5		
6		
7		
8		
9		
10		
11		
12		
13		
14		
15		
16		

2025/10.

2025/10.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 17/10/2025

تصريح

بتبني مقترح قانون

حالة صبي الشيخ

إنني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح تنقيح القانون عدد 112 سنة 1983 مؤرخ في 12 ديسمبر 1983 يتعلق بضبط القانون العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.	عنوان مقترح القانون
02 فصول	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/10 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 2025/10/17

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح تنقيح القانون عدد 112 سنة 1983 مؤرخ في 12 ديسمبر 1983 يتعلق بضبط القانون العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.	عنوان مقترح القانون
02 فصول	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/10

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 11/10/2025.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، خليل الدخاني

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح تنقيح القانون عدد 112 سنة 1983 مؤرخ في 12 ديسمبر 1983 يتعلق بضبط القانون العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.	عنوان مقترح القانون
02 فصول	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/10 .

باردو في 2025/02/17

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، **سليم المصمودي**
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 112 سنة 1983 مؤرخ في 12 ديسمبر 1983 يتعلّق بضبط القانون العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإنّي على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



2025/10.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في،.....

تصريح بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله، بلاديست الخايج علي
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح تنقيح القانون عدد 112 سنة 1983 مؤرخ في 12 ديسمبر 1983 يتعلق بضبط القانون العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.	عنوان مقترح القانون
02 فصول	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

د. كسبا

2025/10.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في،.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله، أحمد بنور
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح تنقيح القانون عدد 112 سنة 1983 مؤرخ في 12 ديسمبر 1983 يتعلق بضبط القانون العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.	عنوان مقترح القانون
02 فصول	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

بنور

2025/10 .

باردو في، 18/02/2025...

تصريح بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح تنقيح القانون عدد 112 سنة 1983 مؤرخ في 12 ديسمبر 1983 يتعلق بضبط القانون العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	02 فصول

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025 / 10 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 18/02/2025...

تصريح

بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله، .. مستعنتاً ..
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملاً بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح تنقيح القانون عدد 112 سنة 1983 مؤرخ في 12 ديسمبر 1983 يتعلق بضبط القانون العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	02 فصول

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

باردو في 20/02/2025

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، عمر بن عيسى
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملاً بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 112 سنة 1983 مؤرخ في 12 ديسمبر 1983 يتعلّق بضبط القانون العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد التّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/10.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في،.....

تصريح بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله، محمد بن عبد الله
عضو مجلس نواب الشعب،
وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،
أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح تنقيح القانون عدد 112 سنة 1983 مؤرخ في 12 ديسمبر 1983 يتعلق بضبط القانون العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	02 فصول

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء


باردو في 18 / 04 / 2025

تصريح بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، عملاً أولاً جبريل
عضو مجلس نواب الشعب،
وعملاً بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،
أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح تنقيح القانون عدد 112 سنة 1983 مؤرخ في 12 ديسمبر 1983 يتعلق بضبط القانون العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.	عنوان مقترح القانون
02 فصول	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

باردو في،.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، عبد القادر بن ربيع
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأتي أتبيّن عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح تنقيح القانون عدد 112 سنة 1983 مؤرخ في 12 ديسمبر 1983 يتعلّق بضبط القانون العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	02 فصول

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء


2025/10.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في،.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 112 سنة 1983 مؤرخ في 12 ديسمبر 1983 يتعلّق بضبط القانون العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإنّي على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

باردو في، 2025 / 02 / 20

تصريح بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،
وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،
أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 112 سنة 1983 مؤرخ في 12 ديسمبر 1983 يتعلق بضبط القانون العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/10.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 20/02/2025

تصريح

بتبني مقترح قانون

رياس بلال

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 112 سنة 1983 مؤرخ في 12 ديسمبر 1983 يتعلق بضبط القانون العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	فصل وحيد

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



2025/10

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 2025/10/10

تصريح

بتبني مقترح قانون

وليبر حبيب

إنني الممضي (ة) أسفله، وليبر حبيب
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 112 سنة 1983 مؤرخ في 12 ديسمبر 1983 يتعلّق بضبط القانون العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

الحبيب